Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

كلمة

معالي الدكتور مروان المعشر
وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

امام
الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة

نيويورك ٢٠٠٤/٩/٢٧

الرجاء المراجعة عند الالقاء

27/9/2004

السيد الرئيس،

اود في البداية ان اتقدم اليكم باحر التهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

السيد الرئيس،

لقد كان لتقرير الامم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي الذي يشخص التحديات الملحة التي تواجهه اثرا كبيرا في اطلاق الحوار حول مستقبل الاصلاح في الشرق الاوسط. وقد تبنت القمة العربية في تونس التي عقدت في شهر ايار عام ٢٠٠٤ وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح في الوطن العربي" لتطوير العمل العربي المشترك، والتي اكدت على ضرورة تعميق اسس الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، وتعهدت بتكثيف الجهود من اجل التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والاهتمام بالشباب، والنهوض بدور المرأة الى جانب تطوير مؤسسات العمل الاجتماعي في الدول العربية، والارتقاء بالتعليم، وانجاز سوق عربية مشتركة، ووضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي. ويدعم الاردن هذه الوثيقة التي تتوافق مع الخطط التي كان الاردن قد انتهجها في مجال الاصلاح.

ان الاردن يرى ان النموذج الامثل للاصلاح هو ذلك الذي ينبع من الداخل، آخذا بالاعتبار خصوصية كل دولة واحتياجاتها ومتطلباتها. وقد قمنا في الاردن بوضع اجندة متكاملة تهدف لمعالجة القضايا الرئيسية التي تعنى بالمواطن الاردني والمتمثلة في تعزيز التنمية السياسية وحريات الافراد، ودور المراة والشباب، والعمل على تحسين كفاءة القضاء، واعادة هيكلة التعليم، وتحقيق نمو اقتصادي ايجابي ثابت يمكن من خلاله تحسين الظروف المعيشية للفرد بالشكل الذي يضمن بناء مجتمع اكثر تقدما وتطورا وانفتاحا وتسامحا.

كما بادرت الحكومة الاردنية الى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والعربي حيث جاءت اخر مبادرة من القطاع الخاص العربي وهيئات المجتمع المحلي، بمشاركة اردنية فاعلة، في عمان على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في البحر الميت منتصف شهر ايار الماضي، لتضع حجر الاساس في اطلاق عملية تحدد الرؤية لشرق اوسط عام ٢٠١٠. وسيتم عرض خطة عمل واضحة تنطلق من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٥ توفر وسيلة لعرض الافكار البناءة وتقديم الحلول اللازمة للتحديات التي تواجه الاردن والمنطقة بشكل عام.

ولكن حلقة الاصلاحات الاردنية لن تكتمل دون دعم المجتمع الدولي سواء من خلال البرامج التنموية ودعم الاقتصاد الاردني مباشرة وتخفيف عبء المديونية. وبهذا الصدد نؤكد على اهمية دعم الدول الصناعية الثماني للخطط والمبادرات الاردنية التي تحمل في طياتها نتائج ايجابية وحقيقية ومستدامة.

السيد الرئيس،

ان استمرار الوضع القائم في منطقتنا يجعل السير قدما لاستكمال الاصلاح في الشرق الاوسط صعبا للغاية، وان توفير الظروف المناسبة لتحقيق التنمية والتقدم اقليميا مرتبط بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية على اساس الشرعية الدولية بما يضمن تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

لقد آن الاوان للتركيز على اطلاق عملية السلام على اساس خارطة الطريق والمرجعيات التي أكدتها، بما فيها مبادرة السلام العربية، وتنفيذ الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني لالتزاماتهما المتبادلة بموجبها. فالخارطة توفر رؤية واضحة لشكل الحل النهائي للصراع الفلسطيني الاسرائيلي على اساس رؤية الرئيس الامريكي لدولتين تعيشان جنبا الى جنب في سلام، وهو ما أعاد الرئيس جورج بوش تأكيده في رسالته الى جلالة الملك عبد الله الثاني في شهر ايار الماضي الى جانب توضيح الموقف الامريكي الثابت من عدم استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي لحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

ان انطلاق اية عملية سياسية جادة يتطلب التحرك الفوري من جميع الاطراف لانهاء العنف ووضع حد لكافة اشكال قتل المدنيين. ونعود لنذكر هنا بالتزامات الطرفين بموجب خارطة الطريق التي يجب ان يتم تنفيذها كحزمة واحدة متكاملة. فيتوجب على اسرائيل تنفيذ التزاماتها بدءاً بإنهاء كافة اشكال الاستيطان ووقف عمليات القتل خارج نطاق القانون. ويتوجب على الجانب الفلسطيني استكمال الاصلاحات الامنية اللازمة للسيطرة على الاوضاع الامنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ووقف العنف، ونرحب بهذا الصدد بقرار توحيد اجهزة الامن الفلسطينية. اما الاعلان الاسرائيلي بالانسحاب احادي الجانب من غزة فيجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من خارطة الطريق واستحقاقاتها بشرط ان يتم التنسيق مع كافة الاطراف المعنية وخاصة مع الجانب الفلسطيني لضمان نجاح انتقال السلطة.

وقد اصبح من الضروري الان، واكثر من اي وقت مضى، وضع آلية حقيقية للمراقبة تتولاها اللجنة الرباعية لضمان وفاء كافة الاطراف بالتزاماتها المتبادلة، والتنفيذ الامين للخارطة من قبل الطرفين وذلك لضمان نجاح العملية السياسية. ولا يفوتني هنا الاشادة بجهود اللجنة الرباعية في محاولة تحريك عملية السلام.

السيد الرئيس،

نعود لنؤكد مجدداً على التزامنا بمبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢ شأننا شأن الدول العربية كافة، وصولا الى انهاء النزاع العربي الاسرائيلي من خلال الدخول في اتفاقية سلام جماعية توفر الامن لجميع دول المنطقة وتوسس لعلاقات مع اسرائيل، وايجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، وذلك مقابل ان تقوم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للبقاء.

السيد الرئيس،

يؤكد الاردن على ضرورة احترام وتنفيذ ما اعلنته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول الجدار الفاصل الذي تبنيه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لان ما اعلنته المحكمة هو القانون. ولن تتحقق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية الا اذا تمت على اساس احترام قواعد القانون الدولي والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير. وبهذا الصدد، جاء رأي محكمة العدل الدولية واضحاً ومحدداً:

اولاً: ان اراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي اراض محتلة وان اسرائيل هي قوة احتلال بموجب احكام القانون الدولي. وبالتالي، فلم يعد هنالك مجال للادعاء بان هذه الاراضي "متنازع عليها".

ثانياً: ان قواعد القانون الدولي الانساني ذات الصلة تنطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي اعلنت المحكمة انها تنطبق قانونياً على هذه الاراضي.

ثالثاً: ان لدى الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وان اسرائيل تقوم بانتهاك هذا الحق بما يخالف الالتزامات القانونية الآمرة في القانون الدولي.

رابعاً: ان المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية هي انتهاك لاحكام القانون الدولي الانساني.

خامساً: ان بناء اسرائيل للجدار في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني. وعلى اسرائيل ان تتوقف عن انتهاكاتها المرتبطة ببناء الجدار من خلال ازالة اجزاء الجدار المبنية على هذه الاراضي، واعادة الحقوق لاصحابها وتعويض المتضررين عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة هذه الاعمال غير القانونية.

سادساً: ان بناء الجدار والمسار الذي يتخذه هذا الجدار يخلق امرا واقعا وحقائق قد تصبح دائمة على الارض بما يشكل ضماً فعليا للاراضي الفلسطينية المحتلة.

سابعاً: ان القانون يفرض علينا كمجتمع دولي الا نساند اسرائيل في انتهاكاتها والا نعترف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار الفاصل.

وعليه، يرحب الاردن بقرار الجمعية العامة ES-10/15 ويعتبره خطوة مهمة من قبل الجمعية تعكس اعتراف المجتمع الدولي بالنتائج القانونية التي توصلت اليها المحكمة ورغبة في تطبيق ما تضمنه الرأي بصورة عملية.

السيد الرئيس،

ان الجدار الفاصل يهدد الامن الوطني للمملكة الاردنية الهاشمية، فالجدار لا يقف عائقاً امام اقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء فحسب، بل من شأنه تجزئة الضفة الغربية الى ثلاثة اجزاء منعزلة عن بعضها البعض. وفي ظل الممارسات التعسفية الاسرائيلية بالاغلاق وفرض القيود على الحركة، تشهد الاراضي الفلسطينية المحتلة وستشهد تدهوراً غير مسبوق في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والانسانية. الامر الذي من شأنه ان يؤدي بالقطع الى تداعيات حقيقية تتأثر بها الدول المجاورة لا سيما الاردن. ومن هنا جاء موقف الاردن بدعم الجهود التي ادت الى الخروج بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة ES-10/15. وسيواصل الاردن وقوفه الى جانب الاخوة الفلسطينيين في سعيهم لاقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني على اساس قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ و ١٥١٥ ومبدأ الارض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، كما نؤكد استعدادنا لتقديم اية مساعدة يطلبها الجانب الفلسطيني في جهود اصلاح اجهزته الادارية والامنية بما يعزز امكانياته في تنفيذ التزاماته واستحقاقات خارطة الطريق.

السيد الرئيس،

يرحب الاردن بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة واستعادة العراق لسيادته في نهاية حزيران الماضي. ولا يسعنا الا ان نؤكد على تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها الامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد الاخضر الابراهيمي والتي أثمرت في الاتفاق على تشكيل الحكومة المؤقتة والاعلان عنها وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت هذه العملية.

والاردن الذي يؤكد على دعمه للحكومة العراقية على استعداد لتقديم المساعدة للعراق وشعبه وحكومته خلال المرحلة القادمة حتى يتمكن من بناء مؤسساته وادارة شؤونه واستعادة مكانته الاقليمية والدولية.

ان التحول الحاصل في العراق وتطور العملية السياسية والاقتصادية يتطلب تعاون جميع الاطراف في دعم هذه المسيرة التي ستمكن الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي دون تدخل من احد والسيطرة على موارده الطبيعية والمحافظة على وحدة اراضيه. وعلى الرغم من الظروف الصعبة والوضع غير المستقر في العراق نأمل ان يتم عقد الانتخابات لاختيار مجلس وطني انتقالي في العراق وتشكيل حكومة انتقالية قبل نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥، وندعو جميع الدول لتقديم المساعدة في تحقيق هذه الغاية. كما ان للامم المتحدة دور محوري في انجاح هذه العملية ونرحب هنا بتعيين الامين العام لممثله الخاص الى العراق السيد أشرف جاهنجير قازي ونعبر عن استعدادنا للتعاون معه بشكل كامل في سبيل انجاح ولاية الامم المتحدة هناك كما نص عليها قرار مجلس الامن ١٥٤٦.

وندين بشدة عمليات العنف وقتل المدنيين وقطع الرؤوس في العراق، ونحن ملتزمون بمساعدة اخوتنا في العراق سواء من خلال تدريب قوات الشرطة والجيش العراقي بما يمكنهم من تعزيز قدرتهم في استعادة السيطرة على الوضع الامني، او من خلال تقديم المساعدات الانسانية اللازمة لهم. من المؤسف ان تكون هناك اقلية تمثل تيارات ومنظمات من المتطرفين تسعى الى السلطة من خلال الترهيب والعنف وان تدعي الاسلام في حين تستخدمه وسيلة لتحقيق اهداف سياسية او حتى فردية من خلال العنف والارهاب بشكل يشوه صورة الاسلام، دين الوسطية والتسامح.

كما ندين بشدة جميع عمليات الارهاب، وبخاصة ما ارتكب منها في مدريد وبسلان من ارهاب بشع واعمى يدعونا للوقوف جميعاً بشكل حازم في مواجهته.

السيد الرئيس،

منذ احداث الحادي عشر من ايلول يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة في التعامل مع التطورات التي نشأت عن هذه الاحداث. فمكافحة الارهاب الدولي تتطلب اتخاذ خطوات اثرت وستؤثر على العلاقات الدولية وعلى المبادئ التي قامت عليها الدول منذ تاسيس الامم المتحدة وتبني ميثاقها. ونرى هنا ان نجاح الحملة الدولية في محاربة هذه الظاهرة يتطلب التوافق على الاسس التالية: احترام احكام الميثاق والقانون الدولي وعدم الاعتداء على سيادة الدول، الموازنة بين الاجراءات التي تتخذها الدول ومبادئ حقوق الانسان والحريات العامة وعدم التعسف في اللجوء الى حالة الطوارئ كمبرر لاجراءات مكافحة الارهاب، ايجاد تعريف قانوني واضح ومحدد للارهاب وتعريف لمفهوم المجموعات الارهابية بحيث لا تعطي هذه التعريفات اي مبرر قانوني لارتكاب الاعمال الارهابية. وفي المقابل يجب ان لا تتعدى هذه التعريفات على الحقوق التي يسمح بها الميثاق والقانون الدولي الانساني مثل حق تقرير المصير. كما ان مكافحة الارهاب الدولي لا تعني التمييز ضد اتباع دين معين او ان تكون قناعاً

للاعتداء على المعتقدات الدينية لاتباع هذه الديانة. واخيراً، فإن عدم منح مبرر لارتكاب الارهاب لا يعني غض النظر عن الاسباب التي تؤدي الى ارتكابه بل لا بد للمجتمع الدولي ان يتعاون في معالجة هذه الاسباب واصول هذه الظاهرة حتى ينجح في مكافحتها.

كما لا بد ان تكون مكافحة الارهاب داعمة لجهود المجتمع الدولي في محاربة الجرائم الاكثر خطراً في عالمنا وهي العدوان والابادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية. ونؤكد هنا على دعمنا الكامل للدور الهام التي تلعبه المحكمة الجنائية الدولية في الوقاية من هذه الجرائم والمعاقبة عليها ودعم مبادىء القانون الدولي والقانون الدولي الانساني. وندعو جميع الدول للإنضمام إلى ميثاق روما الاساسي واحترام مبادىء هذا الميثاق والتعاون مع المحكمة حتى تصبح اداة فاعلة في تحقيق المقاصد والاسس التي بنيت عليها المحكمة وفي المساهمة في حفظ الامن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

يسعدني ان اعبر عن ترحيب الحكومة الاردنية بتشكيل فريق الشخصيات البارزة عال المستوى لبحث سبل تطوير عمل المنظومة الدولية في مجال صيانة الامن والسلم الدوليين واصلاحها بشكل عام، وان اوكد لكم دعمنا للجهود التي يبذلها هذا الفريق الذي نتطلع لصدور توصياته في نهاية العام.

اننا نتفق ورؤية الامين العام للامم المتحدة في تقاريره المتتابعة التي صدرت حول اصلاح الامم المتحدة ورفع سوية ادائها بان الاصلاح عملية ديناميكية شاملة ومستمرة يجب ان تشمل كافة نواحي عمل المنظمة السياسية والاقتصادية والادارية والمالية. كما اننا نؤمن بأن نجاح هذه العملية يتطلب وجود شراكة حقيقية بين الدول الاعضاء ممثلين بمجموعاتهم الاقليمية والامانة العامة للامم المتحدة. وفي هذا السياق، فإننا نرى ان الاساس في الاصلاح هو رفع الكفاءة وليس خفض النفقات او تخفيض مستوى الميزانية، وبالتالي لا بد من تحديد معايير ثابتة لتقييم الاداء، وتجنب العشوائية في تحديد اولويات العمل، والامتناع عن الانتقائية في تطبيق جهود الاصلاح.

وعلى صعيد اصلاح مجلس الامن، لا يفوتني الاشادة بالجهد الذي بذلته مجموعة العمل الخاصة بمتابعة مسألة توسيع العضوية في مجلس الامن بشقيها الدائمة وغير الدائمة، حيث يدعم الاردن مبدا توسيع العضوية بشقيها بهدف جعل المجلس اكثر تمثيلا للدول الاعضاء في المنظمة. وللاردن وجهة نظر بهذا الخصوص تتمثل في ضرورة اعادة النظر في مسؤوليات اعضاء المجلس والتأكيد على ضرورة توفر القدرة والارادة السياسية لديهم في المساهمة في عمليات حفظ السلام بشكل فاعل تنفيذا لواجباتهم بموجب الميثاق. فمساهمة اعضاء المجلس في الميدان من خلال توفير الموارد البشرية، وعدم الاكتفاء بمساهماتهم المالية وبالمعدات، متطلب اساسي لنجاح هذه العمليات، وهي من المسؤوليات الرئيسية الملقاة على عاتق الدول الاعضاء في مجلس الامن وخاصة الاعضاء دائمي العضوية. كما ان نجاح هذه العمليات يتطلب وضع آلية مرنة لاتخاذ قرارات واضحة داخل مجلس الامن بالتنسيق عن كثب مع الدول المساهمة بعمليات حفظ السلام من خارج المجلس، وضمان مبدأ الشفافية في العمل.

في الختام ، اود ان اتقدم اليكم بالشكر سيدي الرئيس، وان اتمنى لدورتنا هذه النجاح، وان ادعو الله عزوجل ان يوفقنا في خدمة مصالح شعوبنا والقيام بالمسؤوليات المناطة بنا.